دور التشريعات في تطوير الاستثمار

د.بوسعيد محمد فاتح
جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء
المملكة المغربية

يعرف العالم تقلبات وتحولات كبرى ومتسارعة، لها ارتباط بالتنافسية الاقتصادية العالمية، والسعي نحو اكتساح الأسواق، دون قيود أو حدود، فيما يعرف بالعولمة. فأصبحت الشركات المتعددة الجنسيات، والعابرة للقارات من جهة، والمؤسسات المالية الدولية المانحة من جهة أخرى، هما المتحكمتان في القرارات السياسية والاقتصادية للبلدان، خاصة النامية منها. هذه الأخيرة، التي تتزايد حاجيات سكانها، مع ندرة مواردها المالية والاقتصادية، وما تخلفه من مشاكل اجتماعية، كمحدودية فرص الشغل، وتدهور الخدمات، وتراكم الاختلالات، ومظاهر اللاعدالة اجتماعية، مما يولد معه الاحتقان الشعبي، وتفاقم الاحتجاجات. وعلى هذا الأساس، تبنى المغرب منذ عقود، سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار بشقيه الوطني والدولي، بهدف تحقيق الإقلاع الاقتصادي محليا ووطنيا، في أفق الاستجابة لحاجيات مجتمعية، ورفع تحديات العولمة دوليا.

في هذا الإطار، وبحكم أن الاستثمار من زاوية، يعتبر رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن زاوية أخرى، فهو رهان ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي، وتدعيم السيادة على الوطن.

فما هي إذن الآليات والإجراءات القانونية والمؤسساتية التي تؤطر الاستثمار جهويا وإلى أي حد ستساهم القوانين التنظيمية ذات الصلة بالاستثمار في بلوغ التنمية الترابية المنشودة جهويا؟. وبناء عليه، سنعالج هذه الإشكاليات في مبحثين: التأطير القانوني للاستثمار في المبحث الأول، ونعرج في المبحث الثاني على الإطار المؤسساتي وآفاق التنمية المحلية.